الأغلبية الصامتة: المُبطل والباطل

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

نودع سنة المجلسين 2012، المُبطل والباطل، المتصدع والمصدوع، ونكسر فوقها مئة "مطاعة" ومئة قنبلة دخانية وصوتية، سنة المجلسين "سياسياً" لا فخر فيها ولا إنجاز غير الإمعان في تأكيد ما هو معروف والإبداع في تكرار نفس الأخطاء والخطايا.

هل بالغت ذاك اليوم عندما قلت في ساحة الإرادة "اعتقالات المغردين عنوان المرحلة القادمة؟"، هل تماديت عندما قلت إن "الكلمة صارت محسوبة علينا؟ ووسعوا السجون لأنها لن تسعنا؟"، لا والله لم أبالغ ولم أنجّم، فما أراه هو سلطة متحفزة تزداد "تغولاً" كلما سمعت تصفيق "المنقلبين" على مساراتهم.

ها هي "وجبات" المحتجزين تتوالى نحو محابسهم، كنا نتذكر أعدادهم وأسماءهم ثم احتجنا إلى دفتر يساعدنا في إحصائهم وتسجيل مبالغ كفالاتهم الباهظة وعدد التهم الموجهة إليهم، مساحة حرية التعبير السلمي تتآكل مقابل تمدد الأمر "الضرب" الواقع والصوت الواحد، ها هي ساحة الإرادة تغلق في وجه "الأمة مصدر السلطات" لتنكشف أمام العالم أكذوبة "اذهبوا لساحة الإرادة وعبروا فيها كما تشاؤون"، ها هي قناة "اليوم" تغلق ويراد لنا أن نصدق أن القناة "تعمدت" إغلاق نفسها! وكتاب الرأي السياسي يساقون إلى محاكم التفتيش للتحقيق معهم بسبب مقال برتقالي.

سنة المجلسين بدأت بخزي وصول دُمى وتجار خطاب الكراهية إلى البرلمان على أكتاف من تشبعوا بالقبلية والطائفية والعنصرية، وهي سنة افتضاح ديمقراطية نواب الأغلبية المبطلة وأفكارهم المتسامحة، وفي أوسطها سقطت الحكومة في بحر عجزها بعد حكم المحكمة الدستورية الذي ترك الأصوات الأربعة في عهدة مجلس الأمة ولم تجد غير الانقلاب على نفسها لتصوغ مرسوم الصوت الواحد وينقلب المنقلبون معها.

في سنة المجلسين سقطت الإنسانية مجدداً في تيماء، عندما تمرنت العناصر الأمنية على أجساد المستضعفين "البدون" في الهواء الطلق، لا لشيء سوى أنهم يريدون الخلاص من أوضاعهم المزرية وحسم وجودهم في هذا الوجود، هل هم بشر أو هواء أو لا شيء على الإطلاق، وبدلاً من التعجيل في حل قضيتهم تم التفاهم معهم بالقنابل المسيلة للدموع واستضافة بعضهم في فندق "الحرية".

في هذه السنة كرر مشايخ "إلا السلطة" تزاحمهم على الشأن السياسي ولكن بزخم أكبر وتدافع أكثر، وبينما كنّا نقول لا يجوز تجيير بيوت الله لمشايخ السياسة على اختلاف مشاربهم، احتل مشايخ السلطة منبر صلاة الجمعة ليكرروا لنا دعايات وزارة الإعلام "نبي مجلس شذيييييه".

في سنة المجلسين بدأت علامات التصادم الحتمي، ليس بين شباب المسيرات وقوات الأمن وليس بين أهالي المناطق المتذمرين من شباب الحراك، ولكني أعني التصادم بين جيلين وبين رؤيتين وبين أسلوبين في العمل، هذا التصادم قادم لا محالة لأن لغة التواصل مفقودة والثقة معدومة والعناد لدى أغلب الأطراف هو المتسيد والمتحكم، ذلك الصدام "ينضج" على نار الدروس التاريخية وحجم التغيير في آليات اللعبة السياسية ومغذيات الحاجة إلى تغيير نمط الإدارة، والأخطر من كل ذلك هو توسع دائرة المتعاملين مع الشأن السياسي ودخول الشباب كقوة رئيسية وفاعلة في تلك الدائرة.

في الختام، الحقائق دائماً ما تكون مهذبة أول الأمر، فهي تبدأ بطرق الأبواب وعندما لا يستجاب لها تتحول إلى شعاع من نور يفرض وجوده ولا مجال لتجاهله.

الفقرة الأخيرة:

في مجلس الصوت الواحد يوم الثلاثاء الماضي قال النائب د. يوسف الزلزلة... كل وعود الحكومة "تيش بريش"، وقام رئيس المجلس علي الراشد بشطب "تيش بريش"، وكل عام وأنتم بخير جميعاً.

«قمة المنامة»: توضيح لا بد منه

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

كانت البحرين منشغلة بأعيادها الوطنية في 16- 17 ديسمبر، وسرعان ما انتقلت الدولة إلى التحضير للقمة الخليجية التي عُقدت في 24- 25 ديسمبر.

القمة الخليجية في البحرين كانت "تمهيداً" لدعوة الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، الذي لم يحضر شخصياً قمة البحرين لأسباب صحية، وحل محله ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، كما أن الشيخ تميم آل ثاني ولي عهد قطر حل محل والده الأمير خليفة بن حمد آل ثاني الذي اعتذر عن الحضور، وتألق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم محل أخيه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وعلى العادة أرسل السلطان قابوس نائب رئيس الوزراء ليمثله في القمة الخليجية بالبحرين وذلك ما شهدناه في القمة التشاورية بالرياض.

ومن حيث توقعات قمة المنامة فهناك لبس حاصل من حيث توقع النتائج، فالحضور على مستوى القمة انحصر في مشاركة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والملك حمد بن عيسى آل خليفة مستضيف قمة المنامة، رغم أن وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد بذل جهده الكبير في شرح الظروف المحيطة بها، من الناحية الإعلامية. لن تمدد العضوية إلى المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، إنما هي "شراكة استراتيجية" أو كما قال الوزير البحريني: فالمهم هي العلاقة "قبل العضوية"، وقبل ذلك كانت هناك المحاولات العراقية واليمنية، ولكن العراق في ظروفه الراهنة لا يسمح له وضعه بأي عضوية أو شراكة.

ويبقى اليمن الذي يشاركنا بشرياً وجغرافياً وسياسياً، وإذا كان ثمة بحث في عضوية، فإن العوامل الموضوعية تؤهل اليمن لهذا الأمر.

البحرين قلباً وقالباً مع دعوة الملك عبدالله إلى الاتحاد.

وقد رحب مجلس الوزراء البحريني برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس المجلس بقادة مجلس التعاون المشاركين في قمة المنامة.

ولدى افتتاحه المؤتمر، وجه الملك حمد بن عيسى آل خليفة رئيس الدورة الكلمة التالية إلى المؤتمرين- وهي تعبر عن الكثير- "إن مملكة البحرين التي تتشرف باستقبالكم، وبوجودكم على أرضها، والتي يسعد مواطنيها الترحيب بكم دائماً، تود التعبير مجدداً عن تقديرها لمواقفكم المشرفة والمساندة لها في الظروف التي مرت بها هي انعكاس صادق وأمين لروابط الأخوة بين دولنا وإدراك واع لمصيرنا المشترك، الأمر الذي يؤكد أن ما نواجهه من تحديات جسيمة يتطلب منا العمل المشترك، بسياسة خارجية موحدة وخطط استراتيجية للتكامل الاقتصادي، تحقيقاً للمواطنة الخليجية الكاملة التي تعبر بوضوح عن تماسكها وإرادتنا الموحدة...".

وليس خافياً أن السوق الخليجية المشتركة لم تكتمل بعد وهذا يقف عائقاً لتحقيق "المواطنة الخليجية الكاملة" التي صارت تتكرر كثيراً في الأدبيات البحرينية.

كما أن جوانب أخرى مازالت تنتظر المعالجة والنظر قبل الشروع في موضوع "الاتحاد".

ولا يحتاج الأمر إلى عصا سحرية لتحقيقه... فالاتحاد الأوروبي يقوم بين دول مكتملة السيادة تتصرف في شؤونها كما تريد. والدعوة إلى الاتحاد الخليجي تسير على نفس النموذج.

لذلك فإن "قمة المنامة" أمامها الكثير الكثير لتكون دول المجلس على استعداد للاتحاد.

ولابد من مشاورات معمقة بين قادة المجلس لتحقيق الاتحاد المرجو.

والأفضل ترك الأمر لقمة استثنائية في الرياض تتناسب مع دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتحويل مجلس التعاون إلى "مجلس اتحاد".

في هذه الأثناء، وضع الوزراء الخليجيون في اجتماعاتهم المشتركة صيغة الاتفاق الأمني، وهذا مهم لأن الاستقرار والأمان من شروط التنمية. كما وضعوا مشروع قطار الخليج وهذه خطوة تنموية مهمة، تساهم في التكامل الاقتصادي بين دوله.

وقد تحقق "قمة المنامة" من المنجزات ما حققه رئيسها داخلياً، وهو خبير في ذلك، كتمهيد لفكرة الاتحاد الخليجي الذي تسعى بلاده إلى تحقيقه.

هذا وقد وجه الأمير سعود الفيصل تحذيراً إلى إيران كي لا تتدخل أجهزتها في الشأن الخليجي؛ لأن هذا التدخل من شأنه أن يكون "إفساداً للطبخة الخليجية".

وهذا معنى الإشارة إلى أن قمة المنامة تنعقد في ظروف بالغة الدقة، كما قال الأمين العام للمجلس الدكتور عبداللطيف الزياني. وكما قال آخرون غيره... وهذا ما يسود الرأي العام الخليجي وينتظر من قادة الخليج المزيد من الحسم.

وقد جاء خطاب الأمير سلمان بن عبدالعزيز، نقلاً عن خادم الحرمين الشريفين، مطمئناً لدعاة الاتحاد، فالانطباع أن الموقف السعودي أصبح أكثر تريثاً تجاه موضوع الاتحاد، لكن ها هو ولي العهد السعودي يأمل في خطابه أن يتم إعلانه في "قمة الرياض الاستثنائية" بعد أشهر.

كما أن دول المجلس اتفقت على مشروع نووي سلمي مشترك وهذا يعتبر تمهيداً للاتحاد.

* أكاديمي ومفكر من البحرين

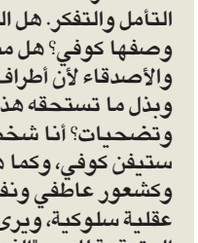

فعل الحب!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

يقول الراحل ستيفن كوفي في كتابه ذائع الصيت، "العادات السبع للناس الأكثر فاعلية"، إن أحد معارفه اعترف له في إحدى المرات، قائلا: "أنا وزوجتي لم يعد أحدهما يحمل ذات المشاعر تجاه الآخر، كما كنا في السابق. وأظن أني لم أعد أحبها، وهي كذلك ما عادت تحبني، فماذا أفعل؟". فسأله كوفي: "هل مشاعر الحب لم تعد موجودة بينكما؟". فقال: "تماماً، لم تعد موجودة بيننا، وأنا قلق جداً تجاه أسرتي المكونة من ثلاثة أطفال في ظل هذه الظروف، فماذا تنصحني أن أفعل؟". أجابه كوفي: "أنصحك إذن أن تحب زوجتك"!

قال الرجل: "لقد أخبرتك، لم تعد مشاعر الحب موجودة بيننا"، فقال كوفي: "ولهذا قلت لك أحبها". وهنا كرر الرجل باستغراب: "يبدو أنك لا تفهمني، شعوري بالحب تجاهها وشعورها بالحب تجاهي قد توقفا، فكيف تطلب مني أن أحبها؟"، فقال كوفي: "لأن شعورك بالحب تجاهها وشعورها بالحب تجاهك قد توقفا فلهذا السبب بالذات قد قلت لك عليك أن تحبها.

الإحساس بالحب هو نتيجة وثمرة لفعل الحب، ولهذا فعليك القيام، ومن جديد، بفعل الحب تجاه زوجتك حتى تقطف الثمرة. راع مشاعرها. استمع إليها. اخرج معها. شاركها لحظات السعادة. تعاطف معها وقدّرها وقدّر ما تفعله. ضح من أجلها. قم بفعل الحب تجاهها صادقاً، وستقطف ثمرة الحب. والسؤال هنا: هل أنت راغب بالقيام بذلك؟".

هذه الفكرة المختلفة التي طرحها ستيفن كوفي تستحق بعض التأمل والتفكر. هل الحب يمكن تصنيعه حقاً بالطريقة التي وصفها كوفي؟ هل مشاعر الحب تخفت بين الأزواج والأحباب والأصدقاء لأن أطراف هذه العلاقات تتوقف مع الوقت عن تقديم وبذل ما تستحقه هذه العلاقات وما يجب من عطاء وجهد وتضحيات؟ أنا شخصياً أؤمن بذلك.

ستيفن كوفي، وكما هو واضح، يفصل ما بين الحب كثمرة وكشعور عاطفي ونفسي، والحب كفعل وصناعة إرادية عقلية سلوكية، ويرى أن الحب "الثمرة" هو النتيجة الطبيعية المتوقعة للحب "الفعل" الذي يتم تصنيعه بين أطراف علاقات الحب إرادياً عبر سلوكهم الخاضع لقراراتهم العقلية.

هذا الفصل، الذي أظنه جديداً على البعض وقد لا يروق لهم كثيراً، يروق لي لأنه يثبت ما كنت أقوله دائماً إن الحب ليس مجرد شعور عاطفي يقدح داخل النفس تجاه شخص ما، حتى إن كانت بداياته كذلك ربما، وإنما هو أكبر من ذلك وأعمق، كونه نتيجة تراكمية مكثفة لأفعال وممارسات إيجابية تقوم بها أطراف علاقات الحب تجاه بعضها بعضاً. هذا المفهوم يجعلني أدرك بالتبعية أن علاقات الحب وكما أنها نتيجة طبيعية لفعل الحب تحتاج كذلك مع مرور عمرها إلى الرعاية والمتابعة والصيانة حتى لا يعتريها الفتور ولا يدخل عليها الملل.

لهذا على من يريدون منّا أن يعيشوا بهناء وسعادة مع من يحبون أن يراجعوا من الآن فصاعداً وبشكل دوري دائم، أوضاع علاقات الحب في حياتهم وأن يعيدوا ترتيب هذه الأوضاع، بل وأن يعالجوها إن اقتضى الأمر ذلك. وأعني بذلك جميع علاقات الحب تجاه أزواجهم وتجاه أسرهم ومن تربطهم بهم صلات الرحم وتجاه أحبابهم وأصدقائهم، وألا يفترضوا أن مجرد وجودها يعني استمرارها وبقاءها على ما هي عليه من حياة وجمال وألق، بل عليهم أن يدركوا أنها ستظل دائماً بحاجة إلى بذل الجهد وتقديم الرعاية حتى تستمر زاهرة متألقة.

آلاف الشهادات المضروبة... و«هات كرامة وتنمية»

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

أعاد أستاذ الهندسة في جامعة الكويت الدكتور خالد مهدي قضية الشهادات المضروبة إلى الواجهة مجدداً بقوله، إنه تم رصد تلاعب في أكثر من 6 آلاف شهادة هندسية من الخارج! وهذه المعلومة طبعاً ليست جديدة ولا مفاجأة، لكن تم نسيانها في ظل الصخب السياسي الفارغ والاهتمام بتوافه الأمور، فالحصول على الشهادات المضروبة بات أمراً طبيعياً منذ مدة ليست بقليلة، وكل ذلك نتيجة مباشرة لسياسة الكوادر والزيادات العبثية للقطاع العام.

فهذه الكوادر (خصوصاً في مجالات الهندسة والمحاسبة والقانون) شجعت الجميع على الحصول على شهادات "أي كلام" من جامعات "الميكي ماوس" المنتشرة في العالم، ليس حباً في العلم ولا في خدمة البلد، بل من أجل نهب المال العام، وبتشجيع ورضوخ من الحكومات الضعيفة المتعاقبة التي انصاعت لتحريض وابتزاز أخيهن شهاب الدين مجلس الأمة ونواب الصراخ والفساد و"الحقوق يبيلها حلوق"!

كل ذلك جاء في وقت كان من المفترض من أعضاء المجلس والحكومة أن يتحملوا مسؤولياتهم ويعملوا العكس تماماً، أي تخفيض مميزات القطاع العام ورفع مميزات القطاع الخاص، حتى نخفض من حجم الحكومة المتضخمة، وننوع الاقتصاد ونزيد إنتاجية المواطن الكويتي، لكن طبعاً لا حياة لمن تنادي. ولا ننسى هنا دور مسؤولين سابقين في وزارة التعليم العالي الذين تدور حولهم شبهات فتح باب الكثير من الدكاكين التعليمية مقابل أخذ نسبة من أرباح هذه الدكاكين، وهي شبهة تستحق التحقيق فيها.

والمصيبة إن طوفان الشهادات الوهمية مستمر ولن يتوقف، مادام القطاع العام يتمتع بكل هذه المميزات غير المستحقة، والمصيبة العظمى أن أصحاب هذه الشهادات هم مسؤولون حاليون، أو في المستقبل القريب جداً، مما سيؤدي إلى مزيد من التدهور في الإدارة الحكومية المتدهورة أصلاً.

وطبعاً لا نجد أي تعليق على هذه الفضيحة من نواب المقاطعة ولا من جياع الكرامة ودعاة محاربي الفساد، لأنهم ببساطة من أكثر المستفيدين من هذه الظاهرة الفاسدة، ولم نجد أي تعليق حتى الآن من جمعية المهندسين التي يفترض أن تكون المحامي الأول عن هيبة شهادة الهندسة! هل لأن بعض أعضاء مجلس إدارتها هم من أصحاب هذه الشهادات؟ الله أعلم!

لكن نأمل من نواب المجلس الحالي التوقف عند هذه الفضيحة والتحقيق فيها، والعمل على تطهير أجهزة الدولة من هؤلاء الطارئين على المهنة الذين "طيحوا حظ" هذه الشهادة وجعلوها كأي شهادة أخرى، فمن السهل كشف أصحاب هذه الشهادات المضروبة، فهل يعقل ألا يفهم مهندس أساسيات اللغة الإنكليزية؟ وكيف لمن تخصصه (أدبي) أن يحصل على شهادة علمية في الهندسة؟ فلو كان لدينا فعلاً أكثر من 20 ألف مهندس حقيقي لرأينا الكويت من الدول الرائدة عالمياً في الصناعة والاختراعات والأبحاث! طبعاً سيقول قائل: "ليش حاسدنا؟ ليش تبي تقطع أرزاقنا؟"، وكأن الغرف من المال العام حلال، والتشجيع على التزوير من المستحبات!

لكن الحل الجذري لهذه المشكلة الكبيرة، ليس فقط في كشف هؤلاء، بل أيضاً في إصلاح الخلل الكبير في سوق العمل الذي يشجع الفاشلين على التزوير، وأساس هذا الخلل كما قلنا مراراً وتكراراً هو في مميزات القطاع العام على حساب القطاع الخاص، إضافة إلى تكديس المواطنين في الجهاز الحكومي المتخم، فهذه المعادلة هي المشجع الأول على التزوير، لكن لو كان القطاع الخاص هو المسيطر على سوق العمل، وهو الجاذب للكويتيين، لاختلف الوضع كلياً، لأن معيار التوظيف سيكون الكفاءة لا الشهادة والجنسية!

جان كلود بيريز *

أوروبا والمستقبل ذو السرعتين

PROJECT SYNDICATE

رغم بعض التقدم الذي أحرزه زعماء أوروبا في مجال الإصلاح المؤسسي، فإن التدابير التي اتخذت حتى الآن لن تؤدي إلى تقارب حقيقي بين السياسات الاقتصادية وسياسات الموازنة، أو إلى اتحاد اقتصادي حقيقي. ونتيجة لهذا فإنها لن تنجح في إعادة الطمأنينة إلى الأسواق المالية.

على مدى ثلاث سنوات، لم تهدد أزمة اليورو بتفكك الاتحاد الأوروبي فحسب، بل بإسقاط الاتحاد الأوروبي بالكامل معها، أيضاً. وعلى الرغم من تراجع الضغوط التي تفرضها الأسواق المالية في الوقت الراهن، فإن الحل الطويل الأجل للأزمة يظل يشكل أولوية وجودية بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل الاقتصاد العالمي الشديد المنافسة اليوم، وحجم الدول الأوروبية الصغير نسبياً، والشيخوخة السكانية، والديون المفرطة، فضلاً عن الافتقار إلى موارد الطاقة وعدم كفاية الاستثمار في البحث والتطوير، فإن هذا يعني تعرض دولة الرفاهية الاجتماعية السخية ومستويات المعيشة المرتفعة للخطر الشديد. وعلى المستوى الفردي، تعجز الدول الأوروبية عن منافسة الأسواق الناشئة؛ فهي في احتياج إلى اتحاد أوروبي أكثر قوة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

غير أن بنية منطقة اليورو- حيث تتركز السياسة النقدية، ولكن تُترك السياسات الاقتصادية وسياسات الموازنة للحكومات الفردية- غير قابلة للبقاء في الأمد البعيد. ورغم بعض التقدم الذي أحرزه زعماء أوروبا في مجال الإصلاح المؤسسي، فإن التدابير التي اتخذت حتى الآن لن تؤدي إلى تقارب حقيقي بين السياسات الاقتصادية وسياسات الموازنة، أو إلى اتحاد اقتصادي حقيقي. ونتيجة لهذا فإنها لن تنجح في إعادة الطمأنينة إلى الأسواق المالية.

ولأن تغيير المعاهدة أمر عسير للغاية على المستوى السياسي، فإن إنشاء "أوروبا ذات سرعتين"- حيث تسعى مجموعة أساسية من الدول إلى تعميق التكامل بسرعة أكبر من بقية الدول- هو الخيار الأفضل المتاح أمام الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى المستوى المطلوب من التعاون للإفلات من الأزمة سالماً. ومن الممكن تحقيق هذه الغاية بطريقتين.

يتمثل الخيار الأول في إحراز تقدم فعلي نحو الاتحاد الأوروبي ذي السرعتين من دون إنشاء مزيد من الالتزامات القانونية. ويمكن ببساطة أن تقرر دول منطقة اليورو، إلى جانب غيرها من الدول الراغبة في الانضمام إلى اليورو في المستقبل، استخدام السبل القانونية المتاحة بالفعل لزيادة التعاون.

في ظل ظروف مثالية، فإن هذا التعاون يمكن أن يتم ضمن الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي. وإذا شاركت كل دول منطقة اليورو، فإن المادة 136 من المعاهدة الخاصة بعمل الاتحاد الأوروبي يمكن أن تستخدم لدعم تحركات هذه الدول. والواقع أن هناك مجالاً واسعاً لهذا البند الذي يقضي بأن يتبنى المجلس الأوروبي لتدابير معينة خاصة بدول منطقة اليورو، وأن الدول الأعضاء في اليورو فقط، هي التي يمكنها المشاركة في التصويت. وتسمح المادة 138 فضلاً عن ذلك بالتمثيل الموحد لمنطقة اليورو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبوسع المجموعة آنذاك أن تمد التعاون إلى ثلاثة مجالات سياسية أخرى:

- الحد الأدنى من مواءمة قوانين الضرائب (مثل الأسس المشتركة لتقييم الضرائب المفروضة على الشركات) والسياسات الاجتماعية (مثل زيادة تحرير أسواق العمل الوطنية لتشجيع انتقال العمالة).
- اتخاذ تدابير سياسية مشتركة في إدارة الهجرة، بحيث يتم ربطها باحتياجات سوق العمل.
- توثيق التعاون القضائي- مرة أخرى بهدف تشجيع حرية الحركة- في المسائل المدنية التي تحمل عواقب عابرة للحدود، خصوصاً فيما يتصل بالعقود وقانون الأسرة.

وبوسع المجموعة أيضاً أن تتخذ بعض التدابير خارج إطار الاتحاد الأوروبي. وإذا لم تشارك كل دول منطقة اليورو، فإن التعاون الخارجي سيشكل أهمية بالغة، لأن المادتين 136 و138 لن يصبحا قابلتين للتطبيق. وقد يتضمن هذا اتخاذ تدابير لتعزيز آلية الاستقرار الأوروبي وميثاق توسعة اليورو (المصمم لتعزيز تنسيق السياسة الاقتصادية بين الدول الأعضاء)، والتعاون الفعلي داخل مؤسسات "بريتون وودز"، والتقريب الطوعي للقوانين الوطنية في بعض المجالات.

وسيكون لزاماً على الدول المشاركة أن تقرر ما إذا كانت ستلتزم بمجموعة مشتركة من السياسات، أو تحتفظ بالحق في الاشتراك على أساس كل حالة على حِدة. ولابد أن يكون التعاون فيما يتصل بالمسائل المرتبطة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الأوروبي (الانضباط والتضامن) إلزامياً. ومن شأن المشاركة من قِبَل أغلب أو كل دول منطقة اليورو الحالية والتي قد تنضم إليها في المستقبل أن تساعد على تعزيز التماسك بين أعضاء المجموعة، وتيسير الفوز بالتأييد العام والتعاون في مجالات أخرى.

وتتطلب متابعة هذا الخيار أن تتسم عملية صنع القرار بالمشروعية. وفي المجلس، كما هي الحال بالنسبة لكل حالات "التعاون المعزز"، فإن الدول المشاركة فقط لديها الحق في التصويت. وفي البرلمان الأوروبي، في المقابل، تشارك كل الدول الأعضاء الـ27 في عملية صنع القرار، حتى فيما يتصل بالتدابير التي لن تؤثر إلا في الدول الـ23 (دول منطقة اليورو الـ17 والدول الست التي وافقت على ميثاق توسعة اليورو)- وهي الطريقة التي قد تفرض مشكلة سياسية. ففي كل الأحوال، يتعين على البرلمانات الوطنية أن تشارك من أجل تعزيز شرعية القرارات.

وينطوي الخيار الثاني ببساطة على اتفاق دولي، بالإضافة إلى معاهدات الاتحاد الأوروبي، التي من المفترض أن تلزم الدول المشاركة قانوناً، وهو ما من شأنه أن يمكنها من الالتزام بإنشاء اتحاد نقدي حقيقي، وتحديد الأجهزة والقواعد التي ستحكم التعاون فيما بينها.

صحيح أن مثل هذه المعاهدة ستستغرق وقتاً طويلاً في التفاوض والتصديق والتنفيذ، ولكن الإعلان الواضح الدقيق عن اتخاذ القرار بتنفيذها، إلى جانب تبني البنك المركزي الأوروبي لسياسة جريئة تتفق مع برنامج شراء السندات الذي أعلن عنه أخيراً، قد يكون كافياً لإقناع كل من الأسواق المالية ومواطني الاتحاد الأوروبي بأن الحل الدائم بات قاب قوسين أو أدنى.

لا شك أن طريق منطقة اليورو إلى الاتحاد الاقتصادي الحقيقي سيكون محفوفاً بالتحديات السياسية والمؤسسية، من تحديد المجالات الجوهرية للتعاون إلى حماية حقوق ومصالح دول الاتحاد الأوروبي كافة إلى صيانة وحدة كل من السوق الداخلي والعلاقات الخارجية... لكن الإبحار عبر هذا المسار هو الخيار الوحيد المتاح للاتحاد الأوروبي.

* مدير عام الخدمات القانونية لمجلس الاتحاد الأوروبي سابقاً، ومؤلف كتاب "مستقبل أوروبا: هل نتجه إلى اتحاد أوروبي ذي سرعتين؟"

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»